

الحرمات من النساء في الإسلام

المدرس المساعد

هديل حسن عبد

المدرس المساعد

لara عبيد حسن

الجامعة الإسلامية - فرع بابل

Taboo women in Islam

Assistant Lec.

Hadeel Hassan Abdel

Assistant Lec.

Lara Obaid Hassan

The Islamic University - Babel Branch

Abstract:-

The legal forbidden is everything that is contrary to the lawful of God Almighty, so the forbidden is from the forbidden and the forbidden is in fact the opposite of the permissible, as in the Almighty's saying (that and whoever honors the sanctities of God, it is better for him with his Lord) Al-Hajj verse 30; The wisdom behind the prohibition of marrying these women is that marriage with them may cause problems, as it happens in all marriages, and these problems lead to divorce and separation, and then severing the ties of kinship and severing the ties of kinship is forbidden. Merbadah, and they are each of the man's mothers, the man's daughters, his granddaughters, sisters, aunts, aunts, nieces, and nieces. In the second topic, the taboos are temporarily prohibited, meaning that it is not permissible to combine the two sisters in the contract, and it is forbidden to combine incest.

Keyword: Taboos, women, permanent, temporary.

الملخص:-

المحرمات الشرعية هو كل شيء مخالف للهلال الله سبحانه وتعالى فالحرم الحرام من المنوع والحرام في الحقيقة ضد الحلال كما في قوله تعالى (ذلك ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه) الحج ايه ٣٠؛ والحكمة من تحريم الزواج بهؤلاء أن الزواج بهن فد يحدث مشاكل كما تحدث في كل الزيجات وهذه المشاكل تردي إلى الطلاق والفرقعة ومن ثم قطعه الرحم وقطع الرحم حرام وقد فرضت طبيعة البحث أن يشتمل على مقدمه وتمهيد ومبثثين تتلوها الخاتمة وفهرس المصادر والمراجع فجاء في البحث الأول المحرمات تحريما مربدا وهن كل من أمهات الرجل وبنات الرجل وحفيداته والأخوات والعمات والخالات وبنات الأخوة وبنات الأخوات وجاء في البحث الثاني المحرمات تحريما مؤقتا اي بمعنى لا يجوز الجمع بين الأختين في العقد ويحرم الجمع بين المحارم.

الكلمات المفتاحية: المحرمات، النساء، دائم، مؤقت.



المقدمة

التمهيد :

أولاً: قبل التفصيل في المحرمات الشرعية لابد من الولوج الى بعض التعريفات لغة واصطلاحاً ، لك يتسعى لنا الخوض في غمار الموضوع.

فالحرم لغة هو : من الحرام هو المنوع . حرمه الشيء يحرمه حرماً، وأحرمه أيضاً: إذا منعه إياه^(١)، والحرام في الحقيقة ضد الحلال ، فيقال (حرم) الشيء حرمة وحراماً ضد الحلال ومنها قوله تعالى سورة الحج / ٣٠ ﴿ ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾^(٢).

تعريف المحرمات اصطلاحاً: الحرم: هو ما ذم فاعله، ولو قوله ولو عمل قلب شرعاً^(٣).

خرج بقوله "ما ذم" المكروره؛ لأنّه هو ما مدح تاركه ولم يذم فاعله، والمندوب؛ لأنّه هو ما يحمد فاعله ولا يذم تاركه، والماح وهو ما اقتضى خطاب الشعّ التسوية بين فعله وتركه من غير مدح يترتب عليه ولا ذم^(٤).

ثانياً : الحكم من التحريم الحكمة من تحريم الزواج بهؤلاء، أن الزواج بهن قد يحدث في مشاكل كما تحدث في كل الزيجات، وهذه المشاكل قد تؤدي إلى الطلاق والفرقة ومن ثم قطعية الرحم، وقطع الرحم حرام

لأننا أمرنا بصلتهن، فما يؤدي اليه يكون حرماً أيضاً، فيكون الزواج بهن حراماً.

وقد نص الكاشاني على الحكمة من تحريم الزواج بهؤلاء فقال : " لأن نكاح هؤلاء يفضي إلى قطع الرحم لأن النكاح لا يخلو عن مbasطات بين الزوجين عادة ويسببها تجري الحشونة بينهما وذلك يفضي إلى قطع الرحم فكان النكاح سبباً لقطع الرحم مفضياً إليه قطع الرحم والمفضي إلى الحرام حرام وهذا المعنى يعم الفرق السبع، لأن قربتهمن حمرة القطع واجبة الوصل، وينحصر الأمهات بمعنى آخر وهو أن احترام الأم وتعظيمها واجب ولهذا أمر الولد بمصاحبة الوالدين بالمعروف وخفض الجناح لهما والقول الكريم ونهى عن التؤفيف لهما، فلو جاز النكاح والمرأة تكون تحت أمر الزوج وطاعته مستحقة وخدمته مستحقة عليها للزمهما ذلك وأنه ينقضي الاحتراام فيؤدي إلى التناقض".

المبحث الأول المحرمات تحريرها موجهاً

أولاً: التحرير بسبب القرابة، المحرمات المؤبدة من النساء هو ما كان سبب التحرير فيها وصفاً لازماً، أي (قائماً لا يزول أبداً، بحيث لا يجوز للرجل المسلم الزواج بإحداهنَّ في أي وقت من الأوقات)^٦

قال تعالى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخْنَثٍ وَبَنَاتُ الْأَنْثَى ﴾ النساء 23

وعن رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال يا علي : ان عبد المطلب سن في الجاهلية اجرها الله عزو جل في الاسلام حرم نساء الاباء على الابناء فانزل تعالى: ﴿ وَلَا تَنْكِحُو مَا نَكَحَ إِبْرَاهِيمَ ﴾^٧

١- أمهات الرجل وجداته لقوله تعالى : (حرمت عليكم امهاتكم)

٢- بنات الرجل وحفيداته لقوله تعالى : (وبناتكم)

٣- الأخوات . لقوله تعالى : (واخواتكم)

٤- العمات والخالات لقوله تعالى : (وعماتكم وخالاتكم)

٥- بنت الإخوة وبنات الأخوات لقوله تعالى : (وبنات الاخ وبنات الاخت)

فإنه تحريم به سبعة أصناف: الأم وإن علت ، والبنت وإن سفلت ، واخت الأب أو الأم أو لهما ، والعمة وإن علت ، والخالة وإن علت ، وبنات الأخ وإن نزلت ، وبنت الأخ وإن نزلت ابنة من الطرفين ، فمثل الأصناف السبعة من الرجال يحرم على النساء أيضاً، فيحرم الأب وإن علا على البنت ، والولد وإن سفل على الأم ، وهكذا.

وحرمة الأصناف السبعة بالنسبة لا تختص بالنسبة الشرعي، بل تعم ما حصل بالزنا أيضاً، فيحرم الولد من الزانا على الزانية وأمها وأختها وعلى أم الزاني وأخته وهكذا، فالمراد من الأصناف السبعة المشار إليها في الآية الكريمة هو عناونها اللغوية وإلا فالشرعية لم تأت بمصطلح جديد في هذا المجال، فبنت الرجل مثلاً هي من تولدت من مائه سواء كان ذلك بنكاح شرعي أم لا، وأم الابن هي من ولدته سواء كان ذلك بنكاح شرعي أم لا. والشرعية لا تدخل لها في هذا المجال سوى أنها نفت التوارث في فرض الزنا والتفويض

الأحكام تترتب تمسكا بالإطلاق بعد عدم تقيد الأصناف السبعة بما إذا كان صدقها من طريق النكاح الشرعي. وأيضا لا فرق في النسب المتولد من النكاح الشرعي بين أن يكون بسبب العقد أو وطء الشهوة).^٨

ثانيا:

مناشئ التحرير بالصاهرة، قال تعالى: ﴿وَأَنْهَدْتُ نَسَاءِكُمْ وَرَبَّتِكُمْ أَلَّا يَنْهَا مَحْجُورِكُمْ مَنْ نَسَاءِكُمْ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ إِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَلَحَلَّلْ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَدِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوهُنَّ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَاقَدَ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا حَسِيمًا﴾ النساء: 23.

- حرم زوجة كل من الأب وإن علا والابن وإن نزل على الآخر بمجرد العقد ولو منقطعاً، ومن دون فرق بين كون الأبوة والبنوة بالنسبة أو بالرضاع).^٩
- تحرم على الزوج أم زوجته وإن علت بمجرد العقد وابنته وإن نزلت بشرط الدخول بالأم سواء كانت في حجرها أم لا. أما مع عدم الدخول فتحرم ما دامت الأم في عقده).^{١٠}
- تحرم على الزوج أخت زوجته جمعاً لاعيناً).^{١١}
- يحرم على الزوج العقد على بنت أخ أو أخت زوجته إلا بإذنها. وأما العكس فجائز بلا حاجة إلى إذن).^{١٢}
- من زنى بخالته حرم عليه العقد على بنتها. وقيل بالحاقد العممة بذلك، بل قيل بتعظيم الحكم لمطلق المزن بها).^{١٣}
- من تزوج بذات البعل عالماً بذلك حرمت عليه مؤبداً، ومع الجهل تحرم مؤبداً أيضاً بشرط الدخول بها.
- من زنى بذات البعل حرمت عليه مؤبداً لدى المشهور).^{١٤}
- إذا زنت المرأة ففي جواز الزواج بها قبل توبتها خلاف).^{١٥}

ثالثاً: التحرّم بسبب الرضاعة وهو من الضروريات ويدل عليه في الجملة: قوله تعالى: (وَأَمْهَاتُكُمُ الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ) وقول النبي ﷺ وسلم: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب.^{١٦}

اما المحرمات بالرضاع هن :

كل عنوان نسب من العناوين التي ذكرت في سورة النساء الآية (٢٣) إذا حصل مثله في الرضاع يكون موجبا للتحرّم كالحاصل بالولادة، فتصير المرضعة أمّا للرضيع، وصاحب اللبن أي زوج المرضعة، أبو له، وإخوتهما أخوالا وأعمامها، وأخواتهما عمات وحالات له، وأولادهما إخوة له وهكذا تصير المرضعة جدة لأبناء الرضيع، وصاحب اللبن جدا لهم.^{١٧}

تحرم على أبي المرضع بنات المرضعة النسبيات ويدل على الحرمة الروايات، ففي صحيح عبد الله بن جعفر قال: كتبت إلى أبي محمد (عليه السلام): امرأة أرضعت ولد رجل، هل يحل لذلك الرجل أن يتزوج إبنة هذه المرضعة أم لا؟ فوقع: لاتحل له.^{١٨}

تحرم على أبي المرضع بنات صاحب اللبن فلا يجوز لأبيه نكاح بنات الزوج، للنص وهو صحيح علي بن مهزيار قال: سال عيسى بن جعفر بن عيسى أبي جعفر الثاني (عليه السلام): أن امرأة أرضعت لي صبياً فهل يحل لي أن أتزوج ابنة زوجها؟ فقال لي: ما أجد ما سالت من هنا يؤتي أن يقول الناس حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحلي هذا هو لبن الفحلي لا غيره، فقلت له: إن الجارية ليست ابنة المرأة التي أرضعت لي هي ابنة غيرها، فقال: لو كن عشراً متفرقات ما حل لك منه شيء وكأن في موضع بناتك^{١٩}

يحرم الرضيع على أولاد صاحب اللبن ولادة أو رضاعاً فيحرم عليه بنات الزوج لأنهن أخواته كما حرم الرضيع على أولاد المرضعة لكونهم إخوة الأم.^{٢٠}

شروط الرضاعة المحرّم: يتوقف انتشار الحرمة بالرضاع على شروط :

١. حصول اللبن من ولادة شرعية.
٢. الارضاع من الثدي فلا يكفي غيره، كشرب اللبن المخلوب.
٣. عدم تجاوز الرضيع للحولين.
٤. خلوص اللبن فلا يكفي إذا كان ممزوجاً بغيره مما يسلبه اسم اللبن.

٥. كون اللبن بتمامه من رجل واحد، فلو ولدت المرأة من زوجها الأول وتزوجت بأخر وحملت منه وقبل ان تلد أرضعت بلبن ولادتها الأولى صبياً عشر رضعات ثم بعد ولادتها الثانية أكملتها بخمس لم يكف ذلك لانتشار الحمرة.

٦. وحدة المرضعة، فلو كانت لرجل واحد زوجتان اشتراكاً في ارضاع طفل واحد خمس عشرة رضعة لم يكف ذلك.

٧. ان يكون الارضاع موجباً لإنبات اللحم وشد العظم، والطريق الشرعي لإحراز ذلك ارضاع يوم وليلة أو تحقق عشر رضعات متواالية، وقيل خمس عشرة رضعة.

٨. عدم الفصل برضاع آخر في التحديد الكمي والزمانى بخلافه في التحديد الكيفي فإنه لا يعتبر فيه ذلك (٢١).

ثالثاً: أستيفاء العدد ويقصد به ان يتزوج الرجل اربعة نساء فلا يحق ان يتزوج الخامسة، وسيأتي بيان هذه المسألة في تعدد الزوجات قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُحُوا مَا طَابَ لِكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مُنْهَىٰ وَثَلَاثَةَ وَرَبِيعٌ﴾ النساء ٣.

رابعاً: الكفر فلا يجوز الزواج من الكافرات والمشاركات بخلاف الكتابية فيجوز الزواج منها، كما انه لا يجوز بالسلمة الزواج بالكافر ولا حتى الكتابي ، قوله تعالى : ﴿وَلَا تُنْسِكُو أَيْعَصِمُ الْكُوَافِر﴾ المتنحه : ١٠ وقوله تعالى : ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكَتِ حَقَّ يُؤْمِنُوا وَلَا مُمْكِنَةُ خَيْرٍ مِنْ مُشْرِكَوَلَوْ أَعْجَبْتُمُهُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَقَّ يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبْتُمُهُمْ﴾ البقرة : ٢٢١

خامساً: شهرة الزنا لا يجوز الزواج من امرأة اشتهرت بالزنا ولا الزواج من رجل اشتهر بالزنا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنكِحُ الْأَزْانِيَةَ أَوْ مُشْرِكَةَ وَالْأَزْانِيَةُ لَا يَنكِحُهُمَا إِلَّا زَانَ أَوْ مُشْرِكٌ وَمُحِيمٌ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾ النور: ٣ ، فالآلية نصت على ان الزاني والزانية لا يتزوجها الا من كان زانياً او مشاركاً ، ويحرم الزواج منهم على المؤمنين وذكر ما جاء في الرواية الشريفة عن زرارة قال : سألت ابا عبد الله (عليه السلام) عن قول الله (عز وجل) قال: هن نساء مشهورات بالزنا

ورجال مشهورين بالزنا شهروا وعرفوا بين الناس لحد قد وصل ببعظهم ان اقيم عليه الحد او اتهם بما اشتهر به فشهاد عليه الناس (٢٢)

المبحث الثاني

(المحرمات تحرير موقتاً)

اولاً: في تحرير الجمع بين المحارم، من اهم الادلة في التحرير قوله تعالى) وَأَنْ تَجْمِعُوْا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ (، جاء هذا النص الكريم في سياق المحرمات معطوفاً على قوله - تعالى :) حَرَّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتِكُمْ (أي: إن الله - عز وجل - حرم عليكم أن تجتمعوا بين الأخرين. وسبب الحرمة أن الجمع بين ذوات الأرحام يفضي إلى قطيعة الرحم ، بسبب ما يكون عادة بين الضرتين من غيرة موجبة للتحاسد والتباغض والعدواة ، وقطعة الرحم حرام ، فما أدى إليها فهو حرام (٢٣)

يستتبط من يحرم الجمع بين امرأتين لو كانت إحداهما رجلاً، لا يجوز له نكاح الأخرى من الجانبين جميعاً أو يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتهما قدرت ذكرأ، حرمت عليه الأخرى (٤)

اما العلامة الحلبي قال: "لا يجوز الجمع بين الأخرين في العقد ولا بين الخمس ولا بين الاثنين وعنده ثلاث إجماعاً" (٢٥)

ولكن لو ماتت زوجته ، أو طلقها وانتهت عدتها فإنه يجوز له ان يتزوج اختها . كما يحرم الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وختالتها لقوله : لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وختالتها (٢٦).

ثانياً: المحرمات من اجل امر قابل للزوال

١. النساء المتزوجات . لقوله تعالى: ﴿ وَالْمُحَصَّنَاتُ مِنَ الْإِنْسَانِ إِلَّا مَا مَلَّكُتْ أَيْمَنَتُكُمْ ﴾ النساء 24.

٢. المرأة المعتمدة من زوج آخر ، فإذا مات الرجل عن امرأة طلقها فإنه لا يجوز لغيره أن يتزوجها حتى تنتهي عدتها قوله تعالى: ﴿ وَلَا عَزِيزٌ مَوْاعِدَةٌ إِنَّكَ لَمَحِّيَ يَبْلُغُ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ﴾ البقرة 235. ومن الحكمة في ذلك أنه لا يؤمن أن تكون حاملاً

٣. مطلقة ثلاثة ، فلا يجوز للرجل أن يتزوج امرأة طلقها ثلاثة إلا بعد أن تنكح زوجاً غيره نكاح رغبة لا نكاح تحليل ، فإذا دخل بها الزوج الثاني وجماعها ثم طلقها وانتهت عدتها ، جاز لطلاقها ثلاثة أن يتزوجها قال تعالى : ﴿فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحِلُّ لِلَّهِمَّ إِنْ بَعْدَ حَيْثُ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَنْهُمَا أَنْ يَرْجِعَا إِنْ كَانَا نَسَاءً مَحْدُودَ اللَّهُ وَتَنَكِّحُهُمُ اللَّهُ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا يَعْلَمُونَ﴾ البقرة ٢٣٠.

٤ - المرأة المحرمة بحج أو عمرة وذلك لقول الرسول صلى عليه واله وسلم (لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا ينخطب) (٢٧)، فلا يجوز أن يعقد عليها حتى تحل من إحرامها"

٥ - الزانية إذا علم زناها حتى تتوب ، وتنقضي عدتها لقوله تعال: ﴿الْأَزَافِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالْأَرَانِيَةُ لَا يَنْكِحُهُمَا إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَحُرِمَ ذَلِكَ حَلَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ النور: ٣

هواشم البحث

- (١) مختار الصحاح ، أبي بكر الرazi ، ٥٦/١
- (٢) جمهرة اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن . ٥٢١/١
- (٣) شرح الكوكب المني، تقى الدين أبو البقاء ابن النجار، ٣٨٦/١
- (٤) شرح مختصر الروضة ، ابو الربيع ، نجم الدين . ٣٨٦ /١
- (٥) بدائع الصنائع في ترتيب الرائع ، ابو بكر الكاشاني . ٢٢٥٧
- (٦) احکلم الاسرة في الشريعة الاسلامية ، عبد الجليل احمد
- (٧) وسائل الشيعة ، الحرس العاملی . ٤١٠١ ٢٠
- (٨) دروس تمهیدیة في الفقه الاستدلالي على المذاهب الجعفری الایروانی . ٣١٤-٣١٣١٢
- (٩) الكافي في الفقه : تقى الدين بن نجم الدين الخلبي . ٢٨٦
- (١٠) النهاية في مجرد الفقه والفتاوي ، محمد بن الحسن الطوسي . ٤٥١
- (١١) كشف الرموز في شرح مختصر النافع ، حسن الابي . ٢١١٣٠

- (١٢) معالم الدين في فقه الـ ياسين محمد بن شجاع القطان الحلبي ٢٥٥
- (١٣) وسائل الشيعة محمد بن الحسن الحر العاملي ٢٠٤٣٢
- (١٤) هداية العباد محمد رضا الكلبابكاني ٢٣٣٤
- (١٥) دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي على المذهب الجعفري ٣٥١٢
- (١٦) وسائل الشيعة ، محمد بن الحسن الحر العاملي . ٢٠١٣٧١
- (١٧) مناهج الصالحين ، ابو القاسم الخوئي . ٢٢٦٧
- (١٨) وسائل الشيعة . ٤٠٥١٢٠
- (١٩) الكافي ، محمد بن يعقوب الكليني . ٥٤٤٢
- (٢٠) منهاج الصالحين ٢٦٨.٢
- (٢١) ظـ: دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي الجعفري . ٣٣٥ / ٢
- (٢٢) الكافي : الكليني . ٥ / ٣٥٤ . و محمد باقر الايراني . ١ / ٣٥٦
- (٢٣) البدائع : ٢٦٢ / ٢
- (٢٤) مختلف الشيعة : الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مطهر الحلبي . ٤٩ / ٧
- (٢٥) المصدر نفسه : ٤٩ / ٧
- (٢٦) صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج النيسابوري . ١٩٣ / ٥
- (٢٧) سنن الترمذـي : ابن ماجة ابو عبد الله محمد بن يزيد القزوينـي . ٤٧٢ / ٢

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية، عبد الجليل أحمد، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر . 2331،
- الكافي في الفقه، تقى الدين بن نجم الدين الحلبي ، ط١، ايران ، ١٤٣٣هـ.
- الكافي ، محمد بن يعقوب الكليني ، دار الكتب الإسلامية، إـیران ، ١٣٦٧هـ .
- النهاية في مجرد الفقه والفتاوـي ، محمد بن الحسن الطوسي ، دار الكتاب العربـ ، بيـروـت ، ط٢ ، ١٤٣٣هـ .

- بدائع الصنائع في ترتيب الرائع ، ابو بكر الكاشاني دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط2 ، ١٩٨٢م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن، تج: رمزي منير، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1 ، ١٩٨٧م.
- دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي على المذهب الجعفري، باقر الايراني ، ايران ، ط2 ، ١٤٢٧هـ.
- سنن الترمذى، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينى ، تج: محمد فؤاد ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٩٦م.
- شرح الكوكب المنير، تقى الدين أبو البقاء ابن النجار، تج: محمد الزحلبي وتنزيله حماد، ط2 ، ١٤١٢هـ.
- ١٠. شرح مختصر الروضة، ابو الربيع ، نجم الدين ، تج: عبد الله بن عبد المحسن التركى ، مؤسسة الرسالة ، ط1 ، ١٤٣٧هـ.
- صحيح مسلم، مسلم بن الحاج الياسابوري، تج: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.
- كشف الرموز في شرح مختصر النافع، حسن الآبي ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ايران ، ط . ١٤١٧ ، ٣.
- مختار الصحاح، أبي بكر الرازي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط5 ، ١٤٢٣هـ.
- مختلف الشيعة، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مطهر الحلي ، مؤسسة النشر الإسلامي ، ط1.
- معالم الدين في فقه آل ياسين، محمد بن شجاع القطان الحلي ، مؤسسة امام صادق (ع) ، ايران ، ط 1 ، ١٤٢٤هـ.
- منهاج الصالحين ، أبو القاسم الخوئي ، مدينة العلم ، ايران ، ط 28 ، ١٤١٣ هـ.
- هداية العباد ، محمد رضا الكلباكي ، دار القرآن الكريم ، قم - ايران ، ط 1 ، ١٤١٣ .

- وسائل الشيعة، محمد بن الحسن الحر العاملي، مؤسسة آل البيت(ع) لإحياء التراث،
إيران، ط١، ١٤٣٩ هـ.

